المحاضرة الثالثة: الأمن القومي والسياسات العامة للأمن.

أولا: الأمن القومي (National Security)

يعد مفهوم الأمن القومي تعبيرا عن الدلالة السياسية لمعاني مصطلح الأمن، ويعتبر من بين أكثر المفاهيم غموضا نتاج حداثة استعماله نسبيا في علم السياسة والعلاقات الدولية؛ وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد إجماع حول تاريخ مفهوم الأمن بمدلوله السياسي (الأمن القومي)، حيث تنقسم الآراء إلى ثلاث توجهات رئيسية:

- تتزعّم إيلغا أفتندورن Helga Haftendorn الاتجاه الأول الذي يرى أن الأمن القومي هو نتاج مباشر للمأسسة التدريجية للدولة ذات السيادة منذ القرن السابع عشر أي منذ ظهور الدولة القومية على إثر معاهدة واستفاليا westphalia في 1648.
- يرى ارنست ماي Ernest May في اتجاه ثان أن مصطلح الأمن القومي استعمل في المذهب السياسي الساعي لحماية سيادة الدولة، والذي تطوّر عقب الحرب العالمية الثانية.
- أمّا الاتجاه الثالث، فيرى بأن مفهوم الأمن القومي برز في الولايات المتحدة الأمريكية بعد سنة 1945 موازاة مع نشاط دراسات السياسة والدفاع.

ويذكر عبد المنعم المشاط أربع حالات يزداد فيها الاهتمام بالأمن القومي كظاهرة تحليلية في العلاقات الدولية، وهي:

- تصاعد حدة الصراعات المباشرة التي قد تتطور إلى حروب، وهو ما أمكن ملاحظته في أعقاب الحرب العالمية الثانية.
- ازدياد شعور دول العالم الثالث بتصاعد مخاطر التهديدات الدولية والإقليمية ضدها، وهو ما نلحظه خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.
- الإحساس بالقلق والتوتر الداخلي الذي بإمكانه أن يتطور إلى حالات انعدام الأمن، وهي حالة تعيشها معظم دول العالم الثالث.

- ازدياد الرغبة في التحول من نظام الدولة ذات السيادة أي الدولة القومية إلى نظام أشمل، فوق قومي يتعدى الدولة بالمفهوم التقليدي، وهي الظاهرة التي تميز التجارب الاندماجية الراهنة.

لأجل ذلك كله أمكن القول بأنه ليس هناك إجماع لدى المفكرين والباحثين حول تعريف ظاهرة الأمن القومي، لا من حيث جوهره، ولا من حيث طبيعة المستهدفين به، ولا من حيث مصادر تهديده، ولا من حيث استراتيجيات تحقيقه؛ حيث يقسم عبد المنعم المشاط معظم المحاولات إلى اتجاهين رئيسيين:

المدرسة القيمية الاستراتيجية:

وتذهب هذه المدرسة إلى اعتبار قضايا الاستقلال والسيادة القومية قمة قضايا الأمن القومي؛ إذ ترى موسوعة العلوم الاجتماعية بأن الأمن القومي يتمثل في: "قدرة الدولة على حماية القيم الداخلية من التهديدات الخارجية"، أما والتر ليبمان Walter Lippmann فيصف الأمة الآمنة بأنها: "ليست في خطر التضحية بالقيم الأساسية إذا اضطرت إلى تجنب حرب ما، وأنها قادرة إذا ما تم تحديها على صيانتها بالانتصار في تلك الحرب"، كما يرى أرنولد وولفرز Arnold Wolfers أن: "الأمن القومي يعني من الزاوية الموضوعية حماية القيم التي تم اكتسابها أما من الناحية غير الموضوعية فيعني غياب الخوف على تلك القيم من أي هجوم"، ويخلص في الأخير إلى أن الأمن القومي يعني "غياب شر عدم الأمن".

ويعني الأخذ بالقيم الأساسية والحيوية لتعريف الأمن القومي تمتعه بالأولوية في تخصيص الموارد على ما عداه، أي الوقوع في مشكل الاختيار بين ما أسماه آدم سميث "الرخاء والدفاع"، حيث ستكون دائما مصلحة الدفاع والحصول على مزيد من السلاح أولوية الأولويات.

المدرسة الاقتصادية الاستراتيجية:

تتأرجح المدرسة الاقتصادية الاستراتيجية في تعريف الأمن القومي، بين اتجاهين رئيسيين:

الاتجاه الأول: يركز على الأمن الخاص بالموارد الحيوية ذات الطبيعة الاستراتيجية، وبذلك ترتبط الوظيفة الاقتصادية بظاهرة الحرب، وقد ظهر هذا الاتجاه جليا بعد تصاعد أزمة الطاقة عقب حرب أكتوبر 1973، حيث أصبح تأمين الموارد الحيوية جزءا لا يتجزأ من نظرية الأمن القومي بالمفهوم الغربي

والأمريكي بالخصوص، فمثلا يعرف كروز و ناتي Cruz and Nati الأمن بأنه:"غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية".

الاتجاه الثاني: يركز على التنمية الاقتصادية بوصفها جوهر للأمن، ذلك أن التخلف الاقتصادي عادة ما ينجر عنه حالات عدم الاستقرار السياسي وظواهر أخرى تهدد أمن المجتمعات والدول، ويمكن بالتعريف الذي أعطاه روبرت ماكنمارا الأخذ بهذا الاتجاه، حتى أن هذا المفهوم أخذ حيزا هاما من حقوق الإنسان في العلاقات الدولية حاليا، حيث أضحى"الحق في التنمية" أهم حقوق الإنسان والشعوب.

وتجدر الإشارة إلى بروز اتجاه بين المدرستين يسعى إلى دمج مفهوم الأمن القومي بينما هو قيمي عسكري وما هو اقتصادي، بغية الوصول إلى تعريف استراتيجي لظاهرة الأمن القومي.

علاوة على هذه الاتجاهات الكبرى، يمكننا أن نستعرض بعض التعاريف الواردة بشأن مفهوم الأمن القومي؛ فبعضهم يعرفه بأنه: "ما تقوم به الدولة -أو مجموعة من الدول يضمها نظام جماعي واحد – من إجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات المحلية والدولية".

ويذهب البعض إلى اعتبار المفهوم الأوسع للأمن كل ما يحقق الاستقلال السياسي للدولة وسلامة أراضيها وأي إجراء من شأنه أن يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على كيان الدولة.

في حين يذهب آخرون إلى تجاوز التحرر من التهديد العسكري الخارجي وسلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية في تعريف الأمن القومي، إلى الإعتداد بالاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ارتباطه بالعدوان الخارجي.

وفي اتجاه آخر، عرّف روبرت ماكنمارا Robert J. McNamara الأمن بقوله: "لا يمكن للدولة أن يتحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوافر حد أدنى للتنمية".

بينما تعرفه بينيلوب هارتلاند- ثونبرغ Penelope Hartland-Thunberg بأنه استطاعة الأمة على متابعة مصالحها القومية كما تراها وفي كل مكان في العالم؛ أما جياكومو لوسياني Giacomo Luciani فيرى بأن الأمن القومي هو القدرة على مواجهة كل اعتداء خارجي.

وعرفه بعض آخر بأنه سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي أو أنه تأمين كيان الدولة من الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها القومية التي تعبر عن اتفاق عام في المجتمع.

بينما يرى عبد الكريم نافع أنه: "الجهد اليومي المنظم الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم أنشطتها الرئيسية والاقتصادية والاجتماعية ودفع أي تهديد أو تعويض أو إضرار بتلك الأنشطة".

وتعرفه الموسوعة السياسية بأنه: "تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي".

في حين يذهب بعضهم إلى مرادفة الأمن القومي لمفهوم الأمن الشامل، معتبرين أن: "الأمن القومي يعني حماية كيان الدولة من التهديدات في الداخل أو من الخارج لإيجاد الظروف الملائمة لكي يتسنى للدولة تحقيق أهدافها القومية".

وقد يعني عند آخرين: "الحفاظ على سيادة الدولة واستقلالها من التهديد المباشر وغير المباشر، وكذلك الجهود المختلفة التي تبدلها لتحقيق الأمن القومي، داخليا وخارجيا خلال العمل على توطيد وترسيخ حالة من الأمن والاستقرار والسلام العام الدولي الذي تنتفي فيه مظاهر الصراع والتناقض، وتترسخ فيه أسس الأمن والسلام التي تؤدي إلى الاستقرار، وتوجيه فعاليات الدول المختلفة باتجاه التنمية والتطور الحر البعيد عن التهديد".

ويعرف كال هولستي Kal Holsti الأمن القومي بأنه: "الحفاظ على وجود الدولة وكيانها والعمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به القدرات والطاقات المتاحة لها سواء ما تعلق منها بقوتها الذاتية، أو بهذه القوة مضافا إليها جانب من قوة الدول الكبرى".

أما عبد المنعم المشاط فيرى بأن الأمن القومي هو: "قدرة المجتمع على مواجهة ليس فقط الأحداث أو الوقائع الفردية للعنف، بل جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة الحركية والحادة للعنف".

ويرى إسماعيل صبري مقلد بأن الأمن القومي "علاوة على أنه العمل على حماية الكيان الإقليمي للدولة وضمان بقائها كوحدة سياسية وقومية فعالة في محيطها الإقليمي أو الدولي، فإنه يرتبط من ناحية أخرى بالسعي الحثيث إلى التغلب على التهديدات الموجهة ضد القيم أو المصالح التي تعتبر حيوية لأمن الدولة أو لكيانها القومي وكذلك المحافظة على القيم أو المصالح التي تعتبر حيوية

لأمن الدولة أو لكيانها القومي وكذلك المحافظة على النظام السياسي فيها إذا ما كان هذا النظام يمثل معنى خاصا بالنسبة لشعب الدولة".

أما ويفر Ole Waever فيرى أن الأمن فعل خطابي بحسب نظرية اللّغة، حيث الكلمة في حدّ ذاتها فعل، فبقوله "أمن" يحيل ممثّل الدولة الوضع الخاص إلى مجال محدد متطلبا وسائل خاصة لوضع حد لهذا التطور.

بينما يعتقد باري بوزان Buzan Barry بأن: "في حالة الأمن، يتضمن النقاش الإحالة لموضوع التهديد؛ وفي سياق النظام الدولي، يشير مفهوم الأمن إلى قدرة الدول والمجتمعات على المحافظة على استقلالية هويتها وسلامتها الوظيفية".

وقد ميز بوزان في مسعى ضبط المفهوم خمسة أبعاد أساسية للأمن:

- الأمن العسكري: ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية، وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها.
- الأمن السياسي: ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- الأمن الاقتصادي: ويخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة.
- الأمن الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.
- الأمن البيئي: ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.

وبالرغم من تعدد التعاريف الواردة بشأن الأمن القومي إلا أنها تنصرف عموما إلى ثلاثة محاور رئيسية:

<u>مفهوم الأمن بدلالة التحرر من الخوف وانتفاء التهديدات:</u> ويدعم هذا الاتجاه كوفمان kaufman حين يرى أن أغلب وجهات النظر حول مفهوم الأمن تلتقي في قاسم مشترك هو أن الأمن يدل على العموم على التحرر من الخوف؛ ويرى لينكولن George Lincolin وبادلفورد Norman Padelford أن الأمن القومي

مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قدرة على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان، أي امتلاك القدرة المادية والبشرية التي تجعل الشعب يشعر بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في الأمن الجماعي؛ وبهذا الشكل يتضمن مفهوم الأمن العناصر الآتية:

- حماية الدولة لحياتها القومية واستقلالها ووحدتها الإقليمية من أي تدخل خارجي.
- تحرر الدولة من حالة انعدام الأمن.
- ضمان الدولة لمركزها القومي، وتأثيرها في الشؤون الدولية.

مفهوم الأمن بدلالة علاقته بالتنمية: حيث يرى هذا الاتجاه أن تحقيق الأمن مرتبط بضمان حد معين من النظام والاستقرار الداخلي الذي يرتبط بدوره بحد معين من التنمية، فالأمن الحقيقي ينبع من معرفة الدولة لمصادر قوتها في مختلف المجالات والعمل على تنميتها لزيادة قوتها وهو ما يشكل في المحصلة الأمن الحقيقي.

وتنطلق علاقة الأمن بالتنمية من كون كليهما شمولي ويهدف الإنسان بذاته، وأن الإنسان هو الذي يتحكم فيهما في الوقت ذاته أي أن تنمية الأمن مرادف لأمن التنمية، وأن مرحلة ما قبل التنمية تعبّر عن حالة اللاأمن؛ بينما يفضل غروندونا Mariano Grondona مصطلح تحت الأمن Under Security بدلا من مصطلح اللاأمن Insecurity حيث يعتبر أن مصطلح اللاأمن يعبر عن حالة عجز دائم أي عدم كفاءة بنيوية، بينما يعبر مصطلح تحت الأمن عن حالة عرضية.

مفهوم الأمن بدلالة المحافظة على كيان الدولة وحماية قيمها الأساسية: فالأمن يعني حماية القيم الجوهرية المكتسبة من قبل، ويعني في هدفه وموضوعه تعاقب الإجراءات التي تؤدي إلى احتواء التهديدات التي تتعرض لها القيم المكتسبة، حيث أن بعض القيم قد تتعرض للتهديد، إذ يرى بادلفورد ولينكولن أن الأمن يشير إلى بعض درجات الحماية للقيم التي اكتسبتها الأمة من قبل، وهو يناظر السعادة والرفاهية بالحدود التي تعبر فيها السعادة عن مدى ضمان وأمننة أهداف الأمة وإلى الدرجة التي لا يكون فيها خطر يؤدي إلى التضحية بالقيم الجوهرية.

ويمكن عبر هذه المحاور الدلالية الثلاث استشفاف الخصائص المشتركة لمفهوم الأمن القومي في العناصر الآتية:

- شمولية مفهوم الأمن القومي، حيث يرتبط بمجموعة من العناصر السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.
- إيجابية ظاهرة الأمن القومي في العلاقات الدولية التي تتجلى في مظاهر التنمية المختلفة، والعمل على إقامة تحولات إيجابية في النظام الدولي.
- ديناميكية الظاهرة، فالأمن القومي ليس حقيقة ثابتة تستطيع الدولة تحقيقها دفعة واحدة.
- نسبية مفهوم الأمن القومي، إذ لا يمكن تحقيقه بشكل مطلق، ولأن تحقيقه يعني تشكيل تهديد لدولة أخرى.
- ارتباط الأمن القومي في ظل العامل النووي في العلاقات الدولية بقدرة المجتمع الدولي على تطوير مظاهر الصراع.
- الانعكاسية: فالشعور بالأمن هو محصلة لتقييم ذاتي لدلالات التحول الذي تمر به الدولة، ومنه تبنى السياسة الأمنية؛ أي أن الدولة لا تسعى للأمن في حد ذاته وإنما تسعى من خلاله إلى ضمان استمرار قيم ومصالح مختلفة يعتبر الدفاع عنها وصيانتها شرطا أساسيا لاستمرار قدرتها في الدفاع على أساس وجودها.

ثانيا: السياسات العامة الأمنية:

يعكس الأمن هدفا ووسيلة في آن واحد أي ما يصطلح عليه بهدف وسائلي Instrumental objective كما يسميه إرنست غوهلرت Ernest w Gohlert، حيث يرى أن القيم الجوهرية ليست ثابتة، فعندما تتحقق بعض القيم الجوهرية تصبح وسائل لتحقيق أهداف أسمى، وهو ما يجعل الأمن في صلب السياسات العامة للدولة.

وتبدو الأهداف الأمنية الخارجية كأنها الأهداف التي تسعى الدولة إلى انجازها دون غيرها، لكنها في حقيقتها لا تعدو أن تكون أدوات ترمي إلى ترتيب ظروف إيجابية تساعد على تحقيق أهداف متوسطة وبعيدة المدى تشكل جوهر مضمون الاستراتيجية الخارجية للدولة؛ ومنه فلا بد من ربط أهداف الأمن ووظائف النظام السياسي، ومدى أولوية هذه الأهداف مع ترتيب سلم أولويات صانع القرار.

ومن خلال هذه العلاقة تترتب أهداف الأمن القومي حسب أهميتها إلى:

- الدفاع عن الكيان المادي للدولة (أمن عسكري) ومواردها الأولية وتقدمها الصناعي (أمن اقتصادي) وبناءها الحضاري والإيديولوجي (أمن إيديولوجي) وهي أهداف وسائلية لتحقيق الأمن السياسي أي الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.
- أهداف ترمي إلى خلق ظروف تساعد الدولة على إشباع حاجاتها من الموارد والمواد المصنعة والتقنية واليد العاملة...الخ.
- أهداف ترمي إلى الحصول على التأييد الدولي والدعم الخارجي وخاصة العسكري منه.
- أهداف ترمي إلى المحافظة على علاقات الدولة الخارجية بشكل متكافئ.

وتتحدد أهداف السياسات الأمنية انطلاقا من طبيعة العلاقة بين المستويات الوظيفية للأمن ووظائف صانع القرار؛ إذ يمكن إجمالها في العناصر الآتية:

- بناء الدولة: وتشمل التداخل والانسجام والتكامل في نظام الدولة ومؤسساتها.
- بناء الأمة-الشعب: تستهدف الالتزام والولاء كنتيجة للبناء الثقافي وتعميق التطور الفكري موازاة مع تطور مؤسسات الدولة.
- المشاركة: وتعني مساهمات الفواعل الاجتماعية في صناعة القرارات بما يحقق مصالحها، سواء ضمن تصورات صانع القرار لتطلعاتها، أو لقدرتها على التأثير لحماية القيم الاجتماعية.
- التوزيع: أي إعادة توزيع الدخل وتخطيط الاقتصاد لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

وهكذا، تثبت هذه العلاقة الوظيفية بين الأمن ومسار صناعة القرار أولوية الأمن في السياسات العامة للدولة، حيث يمكن اعتباره أحد العناصر الهادية للفعل الحكومي مع محيطه الداخلي والخارجي، وإذا كان بالإمكان فهرسة المجال الأساسي للسياسات العامة والذي يتعلق بالسياسات الحيوية للدولة سنجده يتشكل من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

تعتبر السياسة العامة الأمنية منظومة من القوانين والقرارات الوطنية التي تستهدف التأثير على الأمن الداخلي والخارجي للدولة والمجتمع، علاوة على جملة الاتفاقيات الدولية التي تعد الدولة طرفا فيها؛ إذ تشمل السياسة الأمنية بالمعنى الضيق جميع أعمال الدولة الموجّهة لحماية سلامة أراضيها

وسكانها، وتشمل بالمعنى الأوسع العمل السياسي للمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية التي تهدف إلى صد ما يتعرض له الأمن الدولي من التهديدات الراهنة والمستقبلية.

كما يمكن اعتبارها إطارا تنتهجه الحكومة في التعامل مع الأمن الداخلي والخارجي، فهي تتعامل مع شؤون الأمن والدفاع تماما مثل تعاملها مع الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها؛ وتشمل عدة مواضيع كدراسة التهديدات الأمنية وتقييم القوات المسلحة والأمن الداخلي والتعاون الأمني الدولي والأمن غير العسكري...الخ؛ ويضيف إليها سيباستيان روش Sébastien Roche برامج المنتخبين المحليين والرأي العام والضحايا ومرتكبي الجرائم...الخ.

وتطرح عادة مجموعة من التحديات التي تعترض صناعة السياسة الخارجية الأمنية، يمكن رصد أهمها فيما يلي:

- حالة عدم الانسجام والتنافر والصراع الاجتماعي السياسي الداخلي ودورها في زعزعة الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي.
- نوعية علاقة الدولة ومجتمعها بالدول الأخرى ومجتمعها سواءا كانت قريبة منها أو بعيدة عنها.
- نتائج صراع الاستراتيجيات الدولية في البيئة الدولية وانعكاساتها السياسية والعسكرية على أمن الدولة.

حيث تفرز عملية الربط بين أهداف الأمن وصناعة القرار في ظل هذه الأنواع من التحديات ثلاثة مستويات تعنى بها السياسة الأمنية:

الأمن الداخلي: يحتوي عناصر عدم الأمن، مكافحة التمرد والعصيان، الهدم الداخلي، التجسس، التخريب...الخ، ويحتوي على مظهرين:

- مظهر مادي: يتجسّد في حاجة الإنسان لمسكن ومصدر رزق دائمين، وتأمين الحياة ضد عدوان الآخرين.
- مظهر نفسي: يتمثّل في حاجة الفرد لاعتراف البيئة الاجتماعية المحيطة ودوره في محيط الجماعة.

ويمكن إدراج التخطيط الاستراتيجي الدقيق والقدرة المتوثبة والجاهزية على الفعل ووفرة المستلزمات الضرورية وعناصر الإنذار المبكر والاستشعار المرن، فضلا عن متانة البيئة الداخلية التي

تتطلب إشاعة العدالة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص، على أساس أنها فرص تجعل المجتمع قادرا على الاستجابة للتحديات وضمان أمنه الداخلي.

فالملاحظ أن الدول التي طورت سياسة أمنية متجانسة هي الدول التي استطاعت أن تنجز في آن واحد كلا المطلبين المتعلقين بالقيم السياسية الخاصة بالحكومة والقانون، وهما حفظ ورقابة النظام السياسي والاجتماعي، وكذا ضمان الحريات الأساسية للإنسان، وبذلك يصبح الانسجام بين أهداف الأمن الداخلي ومبدأ حقوق الإنسان انسجاما واقعيا ومعاشا.

الأمن الخارجي: يعني ضمان تحقيق أهداف السياسة الخارجية والقدرة على ردع مصادر التحديات الخارجية واحتواء كافة أشكال الاختراق الخارجي، أي ضمان أمن الدولة من العدوان الخارجي؛ وهو واجهة الأمن القومي الخارجية، يتمثل هدفه في حماية مصالح الدولة وأهدافها الوطنية، أي توفير الحماية لكيان الدولة وهيبتها السياسية وأراضيها وحدودها وشعبها وثرواتها القومية ضد أي عدوان وفق ما يمكن تسميته بمنطقة الأمن Zone of security.

والملاحظ أن مدرسة كوبنهاغن اهتمت أساسا بربط الأمننة بالسياسة العامة، فالأمن عندها وكل ما هو أمني، يعود على القضايا التي يتم التعامل معها بشكل مختلف عن باقي القضايا السياسية، ويتم ذلك عبر تحويل بعض القضايا السياسية من حيز العمل السياسي العادي إلى حيز العمل السياسي الحساس والتي تقتضي التعاطي معها في إطار يختلف عن الأطر السياسية المألوفة.

ويمكن الاستدلال في هذا الصدد بكيفية تعاطي الحكومات مع التهديدات الجديدة المتنامية وأخطارها المرتبطة بجميع مستويات الأمن: الفرد والمجتمع والدولة، وكيف يتم تحويل القضايا التي تهم الفرد أو المجتمع أساسا كقضايا الإرهاب والهجرة غير الشرعية والأوبئة إلى قضايا أمنية بالغة الحيوية والسرية، وجوهرا للاهتمام والفعل الحكومي ويتمّ بالتالي إدراجها في صلب سياستها العامة.